

إنقاذ الرئاسي بالتعديل والتغيير لمنع إنهيائه



صالح شائف

الرعاية والمنظمة لمؤتمر التسوية المنتظرة وبرعاية الأمم المتحدة. أما ترحيل الحلول ومساومة الانقلابيين وتقديم التنازلات المتتالية لهم وفقاً لشروطهم المتجددة على الدوام؛ فلا يعني ذلك بالنسبة للجنوبيين غير التآمر الفاضح على قضيتهم؛ وهو ما سيدفع بهم ويجعلهم مجبرين على إتخاذ القرارات المصرية الصعبة للدفاع عن أنفسهم ومستقبلهم وحقهم المشروع في إستعادة دولتهم الوطنية الجنوبية كاملة السيادة؛ وسيكون لهم ذلك مهما كانت التحديات وتنوعت مصادرها.

تنفيذ إتفاق الرياض بشأن نقل القوات الشمالية من الجنوب إلى جبهات القتال ضد الانقلابيين ولأهداف لم تعد مجهولة. فالتعديل والتغيير ضرورة ملحة للغاية لمنع إنهيائه أعلى سلطة سيادية في هرم الشرعية؛ ويلبي في نفس الوقت الحاجة لوجود تفاهم وتناغم وإنسجام ولو بالحد الأدنى في رئاسة الدولة؛ وينسجم أيضاً مع المعطيات والحقائق على الأرض؛ ويأخذ بعين الإعتبار حضور القضية الوطنية الجنوبية كحقيقة تاريخية قائمة في المشهد السياسي العام؛ وبما يمكن الجنوبيين من تهينة أنفسهم وإعداد ممثلهم للذهاب إلى التسوية الشاملة كطرف فاعل رئيسي لا كملحق بغيره؛ لأن قضيتهم جوهرية ورئيسية وليست هامشية؛ ويمكنهم ودون ضغوط من أي طرف كان من التعبير والدفاع عن إستحقاقات شعبهم الوطنية غير القابلة للمساومة أو القفز عليها؛ ووفقاً لآلية مناسبة يتم التوافق عليها من قبل الأطراف الإقليمية والدولية

كل من قبلوا الجلوس على تلك المائدة؛ وهو ما يعني بأن القرار كان مستعجلاً وتحت ضغط الظروف وبدوافع وأهداف غامضة؛ حتى لا يغادر (المعزومين) ويتركون مائدة الدعوة. لذلك نرى بأنه لا مفر من إعادة النظر في الأمر جدياً والتوافق على التعديل والتغيير المناسبين لمرحلة إستثنائية تتداخل فيها المهام الصعبة وتتعدد المتطلبات والإجراءات التي ينبغي إتخاذها لمعالجة قضايا الناس وهمومهم الكثيرة؛ بالتوازي مع الإستعداد الجاد لإسقاط الانقلاب بالحرب دون سواها؛ وبغير ذلك ستبقى سلطة الانقلاب قائمة كأمر واقع ولن يطول الوقت حتى يتم الإعتراف بذلك من قبل المجتمع الإقليمي والدولي والمؤشرات على هذا الأمر كثيرة؛ بعد أن سلم أغلب سكان الشمال بذلك ولا من مقاومة تذكر ضد من يحكمون صنعاء اليوم؛ ولا إستعداد حقيقي أيضاً للجيش (الوطني) للقيام بالمهمة حتى الآن والأسباب والمبررات معروفة؛ ولم يتم

وبالطرق والأشكال والإجراءات المناسبة لهم سياسياً ووطنياً وتاريخياً. وفيما يلي نص المقال كما نشر حينها :
نقول بوضوح وبالمختصر المفيد ووفقاً لما سارت عليه الأمور منذ سبعة أبريل الماضي وحتى اليوم؛ بأن نقل السلطة من رئيس واحد إلى مجلس مكون من رئيس وسبعة نواب؛ بأنها حالة غير مسبوقة في التاريخ؛ وبخلفيات مختلفة وأهداف ومشاريع سياسية متناقضة؛ وبمخزون نفسي متنافر بل ومشحون بالعداء والكراهية وعدم إستمزاج الجلوس جنباً إلى جنب في مجلس مطلوب منه أن يقود البلاد والعباد وفي ظروف إستثنائية معقدة للغاية.
لقد كان ذلك في تقديرنا نتاج (طبخة سياسية) مشتركة لأكثر من (طبخ) وقدمت إلى مائدة المشهد السياسي اليمني وهي غير مكتملة النضوج؛ ولكنها مشبعة بالبهارات والروائح الجاذبة والألوان المطلوبة ليستحسن مذاقها

للتذكير والتأمل والتفكير جدياً بخطوات إنقاذ الجنوب هذا ما طالبنا به في مقالنا المنشور في 29 سبتمبر عام 2022م؛ أي بعد خمسة أشهر فقط من الإعلان عن تشكيل المجلس في ختام مشاورات الرياض؛ وما هو المجلس اليوم قد وصل لطريق مسدود؛ ويعيش في ظل أزمة خانقة حادة تنذر بما لا يحمد عقباه إن خرجت عن السيطرة؛ وإن كانت غير معلنة وبإنتظار قرار التحالف بصفتها (الولي الشرعي عن الشرعية)؛ بعد أن فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق ما حددت له من مهام وفقاً لبيان نقل السلطة. وبعد أن أوصل الأوضاع بفشله إلى مستويات كارثية غير مسبوقة؛ وتحديداً في العاصمة عدن وبقيّة محافظات الجنوب؛ وهي نتاج لموقف سياسي متعمد يعرف شعبنا أسبابه وخلفياته ومن يقف خلف معاناته وتعذيبه؛ الأمر الذي يدفع بالجنوبيين مجبرين وبقوة وحسم نحو تقريب يوم الخلاص من أسأتهم؛

تكلفة استخراج جواز سفر يمني وبطاقة ذكاه يعادل تكلفة جواز سويسري



أبو إسلام الغزبي

الكثير من اخواننا أبناء المحافظات الشمالية الذين قدموا إلى عدن لإستخراج جوازات السفر لكنهم صدموا بطلب استخراج «البطاقة الذكية» أولاً وبعد ان أقدموا لإستخراج البطاقة الذكية صدموا بواقع جداً مؤلم من حيث الاستغلال من سمسرة يستلموا الملفات منهم لإستكمال الإجراءات ويقولوا لهم وبكل وقاحة نشتي فلوس من العملة القديمة مش (قعيطي) بل انهم يأخذوا منهم ما يقارب الـ 400 ريال سعودي ويزيد عن ذلك (كلا حسب ضميره واخلاقه!!)

علمنا أن سبب هذه المأساة قلة الأجهزة والموظفين في مكاتب الإصدار الالي وهنا يبدأ الازدحام ويبدأ قليلون الإنسانية والمروءة بالاستغلال وبكل وقاحة وقلة ضمير دون مراعاة لظروف اخواننا الذين اتوا من محافظات بعيدة وعانوا من مشقة الطرقات والمواصلات وإيجار الفنادق من أجل السفر لعلاج او، طلب علم، أو عمل خارج أرض، الوطن الذي أصبح الجميع يحلم بمغادرته.. وطن اصبح القوي يأكل الضعيف وكأنا في غابة....

و بدل أن يتم توفير الأجهزة وتوفير الموظفين للتخفيف هذه المعاناة وكأن الوضع أصبح مريح ودخل أكثر لكثير من المدراء والعاملين في مكاتب الإصدار الالي..

وكذلك في مصلحة الهجرة والجوازات بعد ان تنتهي من المعاملة عليك أن تدفع أكثر وبالريال السعودي ليتم طباعة الجواز بأسرع وقت ممكن او عليك أن تنتظر عدة أشهر !!

الكثير يعانون بالفعل وهناك قصص يشيب منها شعر رأس الطفل .. مبالغ تنتزع من بسطاء ارادوا مغادرة البلاد وإجراءات معقدة تمارس وكأنهم يتقدمون للحصول على جواز (سويسري) لا جواز يمني.

كبار سن ومرضى سرطان وأطفالا ونساء حالتهم تفرط القلب تبا .. لهذه الحرب التي اوصلتنا لهذا المستوى هذه الحرب لم تدمر البنية التحتية للبلاد بل دمرت ما هو اغلى وأثمن.. نعم انها دمرت الإنسانية والتي قد تحتاج لسنوات حتى نستعيدها ...

لن يرحمنا الله ان لم يرحم بعضنا بعضا أن لم تنطلق الرحمة من قلوبنا لبعضنا البعض .. قال تعالى (محمد رسول والدين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) .. ديننا دين الرحمة والمحبة والاخوة والمساواة ودفع الظالم عن الظلم . لهذا وبعيد عن السياسة نوجه رسالة من باب الإنسانية والأخلاق والقيم والقبيلة للأخ وزير الداخلية والاخ رئيس مصلحة الهجرة والجوازات عدن بوقف هذا العبث وتوفير الإمكانيات التي من شأنها أن تقضي على هذا الازدهار لسوق السمسة ..نعم أوقفوا هذه المعاناة .

عن الرواتب والخدمات .. من المسؤول!!!؟

الرواتب والخدمات في كل دول العالم من مسؤوليات الحكومات التي تجبي الموارد وتدير البنك المركزي وتعين الإدارة في مختلف القطاعات ، ولها حق محاسبة الموظف العام واقلته ومحاكمته .. الخ اما الأزمات والكيفيات السياسية فليست مسؤولة عن الخدمات والمرتببات بل تلعب - في الاحوال الاعتيادية- دوراً في الرقابة والمساءلة على أداء الحكومة ولها دور في صنع القرار السياسي وتقديم المقترحات والآراء للحلول ، -وفي الاحوال غير الاعتيادية ، كالحالة في اليمن ، يقف كل حزب أو كيان مع اي سياسة تنفيذ اجنداته - ولكنها في كل الاحوال ليست مسؤولة عن تقديم الخدمات والرواتب.

لا يستطيع أي حزب أو كيان أن ينشر دورة مالية خارج سياق الدورة المالية التي تعتمد عليها الحكومة إلا في حالة ان يفرض امرا واقعا سياسياً وعسكرياً ومالياً وهو غير متاح للانتقال في ظل الشراكة فهو جزء من حكومة شراكة ، وليس كل الحكومة ، لا يجبي المال .. ولا يدير البنك المركزي ..ولا يعين الإدارة في مختلف القطاعات ..إذن لا دور في المرتبات والخدمات ومن يطلبون له دور انما يطلبونه من باب المتكففات.



صالح علي الدويل باراس

يمثلون اجنداتهم ايضا . ووجد الانتقالي من خلال الشراكة مسارا لعرض قضيته إقليمياً ودولياً أكثر مما كان خارجها ، وصار شريكا لأخرين او مشاركا مثلهم او يُستشار كغيره في اي مفاوضات خاصة بالوضع ، وصوته وتحالفاته لصالح قضيته بالحصول على قبول دولي لها وضرورة حلها واكتسب شرعية لقواته.

يتنازع النشطاء والمعلقون في وسائل التواصل مسؤولية الرواتب والخدمات ، فبحسن نية يتساءل البعض طالما الانتقالي لا يتحمل مسؤولية عن الخدمات والرواتب ومعيشته الناس فما دوره في الشرعية اليمنية؟ والبعض يتساءل يريد بناء رأي عام انها مسؤولية الانتقالي!!

لكنهم -ايضا- لم يتساءلوا هل لبقية الأحزاب والكيفيات المشاركة مسؤولة كمسؤوليته أم انهم يتساءلون على القول الشعبي:

«مايشتاف من النجوم إلا سهيل !!» يمثل المجلس الانتقالي قضيته في الشراكة السياسية - بغض النظر عن النجاحات او الإخفاقات - ، والأخرون يمثلون اجنداتهم ايضا . ووجد الانتقالي من خلال الشراكة مسارا لعرض قضيته إقليمياً ودولياً أكثر مما كان خارجها ، وصار شريكا لأخرين او مشاركا مثلهم او يُستشار كغيره في اي مفاوضات خاصة بالوضع ، وصوته وتحالفاته لصالح قضيته بالحصول على قبول دولي لها وضرورة حلها واكتسب شرعية لقواته.

إلى كل من نالوا ثقة الرئيس الزبيدي بقرار التعيين



د. حسين العاقل

هذا بايجاز : ولكم جميعاً أجمال التهاني والتبريكات، وندعو الله لكم بالتوفيق والنجاح.. وتقبلوا خالص المودة والاحترام.

بالنزاهة والشفافية، واحذروا المناكفات فيما بينكم، وتجنبوا عيوب الحش والنميمة ضد بعضكم البعض لأن هناك جيوش من المتآمرين عليكم والحاسدين لكم، الذي يريدون لكم الفشل واسقاطكم في مستنقع الفساد. لا تضيعوا أوقاتكم بالاجتماعات العبثية غير المجدية، وفكروا بصورة مستمرة على المهام الابداعية، التي تطور عملكم وتحسن ادائكم بمهنية واحتراف. وكونوا على علم وبينة بأن الأمانة العامة هي القلب النابض بالحيوية للمجلس الانتقالي، وعليها يقاس مستوى النجاح والتقدم في ترسيخ مستقبل بنا الدولة الجنوبية المنشودة.

نهيب بكم أيها الأعضاء بأن تبدلوا جل جهودكم العملية وطاقتكم الابداعية، في تحقيق المهام المناطق بكل منكم، وأن تكونوا عند مستوى المسؤولية في اثبات حسن اختياركم، وذلك من خلال انجاز مهامكم بكل جدارة واقتدار، وتحقيق أعلى درجات الانضباط والكفاءة على استكمال الأهداف المناطة بكم في الأمانة العامة للمجلس الانتقالي الجنوبي. نتمنى منكم أن تأكدوا بالدليل القاطع لمن يعارض تعيينكم أو يشكك في قدرات البعض منكم، بأن الرئيس القائد قد توفيق في اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، وحرصوا على بذل الجهود بصورة جماعية، وبروح تتسم